

تقرير صحفي عن عودة الاطفال المختطفين الى ذويهم يوم غد فهل نستطيع استرداد تعويضاتهم  
بواقع ٨٠ الف دولار لكل طفل !

الخرطوم/سونا في ٢٥/٣/٢٠٠٨م تقرير يسن عثمان

يبدو ان فضيحة وكارثة اختطاف الاطفال السودانيين من نازحين دارفور الى باريس بواسطة المنظمة المشبوهة ( لارش دي زو ) الفرنسية والتي انكشف زيفها وكذبها بانها بصدد ابواء هؤلاء الاطفال وتقديم الرعاية الصحية لهم هذه القضية مازالت تشغل العالم ومازالت الفضائيات تتناقلها في وسائل الاعلام ويوم غد ستجده هذه الفضائيات الى ولاية غرب دافور والتي تنهياً الان لاستقبال الاطفال المختطفين بعد الجهود الجبارة والكبيرة التي بذلتها الحكومة السودانية ممثلة في اللجنة الوزارية التي شكلها مجلس الوزراء ووزارة الرعاية الاجتماعية عبر المجلس القومي لرعاية الطفولة في استمرار الجهود المبذولة من أجل لم شمل الاطفال السودانيين باسرهم حيث تم تسليم اطفال منطقة ادري الحدودية بعد ان اكتملت كل اوراقهم الثبوتية فالقضية احدثت ردود فعل عنيفة في الحكومة الفرنسية التي هزتها هذه القضية مما جعل الحكومة الفرنسية تدينها وتتنكر منها ونفت انها تقدم اي دعومات مادية لهذه المنظمة وقد ادانت وزيرة الدولة لشئون الخارجية وحقوق الانسان الفرنسية راما ياد هذه العملية وقالت انها عملية غير مسؤولة وغير قانونية وكما استنكرت وزارة الخارجية الفرنسية العملية وقد سبق وان احاطت المنظمة بتحفظاتها حول العملية في عدة مرات كما صرح بذلك متحدث الخارجية الفرنسية بسكال اندريني وكما طالبت الانتقادات وزارة الدفاع الفرنسية وشكلت الحكومة الفرنسية خلية ازمة للتعامل مع هذه القضية بل ادى الامر الى ان يقوم الرئيس الفرنسي بزيارة خاصة الى تشاد في الخامس من نوفمبر بطائرة خاصة وتمكن من اطلاق سراح ثلاثة صحفيين فرنسيين واربعة مضيفات من الطائرة الاسبانية واصطحبهم معه في طائرة الخاصة العائدة الى باريس في خطوة وصفها المراقبون بانها اولى محاولات المساومة في هذه القضية .

فالعلاقة احبطتها السلطات التشادية عندما حاولت هذه المنظمة نقل ١٠٣ طفلاً من معسكرات اللاجئين بشرق تشاد في الخامس والعشرين من شهر اكتوبر واعتقلت في مطار ابشي شرق تشاد ١٦ اوربيا من بينهم ٩ فرنسيين هم اعضاء المنظمة ومن ضمنهم رئيس المنظمة وطاقم الطائرة المؤلف من ٧ افراد اسبان وتمت الاجراءات الادارية لاتمام العملية بعلم الحكومة الفرنسية بدليل ان الطائرة الاسبانية اقلعت من فرنسا وكانت ستهبط في مطار فارتى اذن الحكومة الفرنسية على علم بهذه العملية ولم تمنعها والعملية لم تكن بقصد ابواء ايتام أو تقديم رعاية صحية لهم بدليل ان المكتب السامى للاجئين بتشاد قد ذكر ان هؤلاء الاطفال ليسوا ايتاما ومما ذكر بان هذه العملية برمتها هي عملية اتجار فاضحة في تجارة الرقيق الحديث أو في تجارة الاجزاء البشرية أو ربما تكون العملية لغير ذلك حيث هنالك الكثير من المنظمات في امريكا اللاتينية وامريكا الشمالية وفي اوربا وجنوب اوربا تتاجر وتمارس مثل هذا التردى الاخلاقي .

وتعد هذه هي ليست المرة الاولى التي تقوم بها هذه المنظمة المشبوهة بهذه العملية الاجرامية كما ذكر ذلك محمد صالح المسئول عن الايتام بالجمعية الخيرية للتنمية الاجتماعية التي تعمل في تشاد تحت اسم انقاذ الطفولة وقامت بانشاء مركز صحي لرعاية الاطفال اذن لها سوابق وحان الان فتح ملف هذه المنظمة التي كات تخطط لخطف ١٠ الالف من هؤلاء الاطفال فهي منظمة مشبوهة انفضح امرها وانكشف وتوالت الاستنكارات والادانات تجاه هذه العملية الفاضحة عملية المتاجرة بالاطفال من قبل منظمة اليونيسيف والتي اصدرت بيانا نددت فيه بالعملية ووصفتها بمحاولة اختطاف وبنائها غير قانونية وغير مسؤولة وتعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي وكما اصدرت المفوضية السامية للاجئين ومنظمة اليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الاحمر بيانا مشتركا لم تدن فيه المحاولة

بشكل واضح ولكنها ركزت على تهئية الظروف المعيشية الملائمة للاطفال وحمايتهم وخلافا لذلك لم تصدر بيانات من وكالات الامم المتحدة أو المنظمات الدولية المعنية بحقوق الطفل والانسان والتي عادة عندما يتعلق الامر بالسودان فلماذا الصمد الدولي في هذه القضية الواضحة المعالم والمنافية للقانون الدولي والانسانى فالتحية للمجموعة العربية بجنيف التي ايدت وباركت موقف الحكومة السودانية وصعدت هذه القضية ولا ننسى كذلك منظمة المؤتمر الاسلامى ومنظمة العمل العربية ومنظمات المجتمع المدنى العاملة فى مجال الطفولة والتي نددت بالجريمة وطالبت بمحاكمة مرتكبيها . واعتبرت ما حدث يعد انتهاكا فاضحا للقوانين الدولية وخاصة الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل

فالقضاء التشادى اصدر حكمه فى هذه القضية فى السادس والعشرين من شهر ديسمبر من العام الماضى ٢٠٠٧م وادانة هذه المنظمة واعضاءها وادين المتهمون الستة بجريمة محاولة اختطاف مائة وثلاثة طفلا وتعريض حالتهم المدنية للمخاطر وعدم تسديد المستحقات بالتهرب بعد أن اجبرت ثلاثمائة اسرة فرنسية بان تدفع ما بين ٢٨٠٠-٦٠٠٠ يورو لتتمكن كل اسرة من استلام طفل من الاطفال وحكم عليهم جميعا بثمان سنون اشغال شاقة وكما ادين رئيس المنظمة وآخر بالغش والتزوير والتزييف وأمرت المحكمة ان يدفع المدانين الستة مبلغ مليار ومائة وعشرين مليون فرنك لكل طفل (٧٥-٨٠ الف دولار) وكما أمرت المحكمة بارجاع الطائرة البوينج التي كانت تستخدم فى نقل الاطفال الى الشركة المالكة وأمرت دمج الاطفال الى أسرهم بعد التعرف عليهم وكذلك ادانة المحكمة المتهم الاول (رئيس المنظمة ) والمتهم السودانى بالتواطؤ وقضت المحكمة بمعاقتهم بالسجن أربع سنون مع الاشغال الشاقة ومع مرور الايام اوصى النائب العام الفرنسى بثبيت فترة العقوبة وهى ثمانية سنون ، مع الغاء العقوبة المتعلقة بالاشغال الشاقة وقال هى من العقوبات غير المنصوص عليها فى القانون الفرنسى ويبدو ان القضية رويدا رويدا ستجرف وراء الضغوط السياسية لانها مازلت تحدث هزة عنيفة فى المجتمع الفرنسى والحكومة الفرنسية برغم اعترافات رموز فرنسية كبيرة بتورط هذه المنظمة فى هذه العملية حينما قال رئيس الوزراء الفرنسى السابق بالحرف الواحد لقد ادخلنا انفسنا فى وضع مستحيل فالمساومة فى القضية الان بين الرئيس التشادى ديبى والذى كان له موقفا قويا فى بداية الامر ادانة العملية ووصفها غير قانونية وغير مقبولة وتعهد بالدعم الكامل وكشف الحقيقة وبين الرجل الثانى الرئيس الفرنسى ساركوزى الذى ترعى حكومته حماية حقوق الانسان فهل هنالك صفقة تمت فى هذا الامر هذا ما تكشف عنه الايام القادمة.

اننا بالفعل امام فضيحة القرن وما حدث يجب ان لا نسكت عليه بل نطالب بالمزيد من العمل الجاد لكشف زيف ودواعى الذين يروجون ويرفعون الشعارات لحماية حقوق الانسان وحقوق الطفل والقانون الانسانى وهم ابعد من الخيال فى ذلك وواجبنا ان نعمل سويا لوقف هذه الانتهاكات وعدم التفريط عن سيادة البلاد واستقلال شعوبها وان نفضح ونعري المتورطين ونزج بهم فى المحاكم الدولية لتجريمهم وفقا للضوابط الاجرائية والقانونية لان هذه القضية كشفت المستور والقت بظلال سوداء على القيم الغربية المعلنة الى تدعى حماية حقوق الانسان وتستخدمها كأداة سياسية وليس كمبادئ اخلاقية فعلينا مواصلة الجهود حتى ينجلي أمر هذه القضية ويعود كل طفل سودانى الى أسرته ونوفر لهم سبل العيش الكريم ونطالب ونسترد لهم تعويضاتهم المالية التي اعلنتها المحكمة الجنائية التشادية وان يظل بلاغ الخطف مفتوحا عبر الانترنت وان نقوم بضبط نشاطات كل المنظمات الاجنبية فى هذه البلاد حتى لا تتغول على مبادئ العمل الانسانى والقانون الانسانى الدولى والقوانين الوطنية .